حقوق الضحايا في كندا

حظر النشر في القضايا المعروضة على المحاكم

ما معنى حظر النشر؟

حظر النشر هو أمر صادر عن المحكمة يمنع أي شخص وأي جهة من نشر أو بث أو إرسال (مثل المشاركة على وسائل التواصل الاجتماعي) أي معلومات يمكن أن تحدد هوية الضحية أو الشاهد أو أي شخص آخر يكون موضوع هذا الأمر. ينص القانون الجنائي الكندي على العديد من القواعد التي تُنظم مسألة حظر النشر.

يُخول حظر النشر للضحايا والشهود وغيرهم المشاركة في النظام القضائي الجنائي دون أن يعانوا من العواقب السلبية المترتبة على الكشف العلني عن هوياتهم. في بعض الحالات، يمكن أيضاً إصدار أمر بحظر النشر لمنع الكشف عن معلومات قد تؤدي إلى تحديد هوية أحد أعضاء هيئة المحلفين أو المدعي العام أو القاضي. كما يمكن إصدار أمر بحظر النشر في القضايا المتعلقة بالجريمة المنظمة أو الإرهاب أو الأمن القومي.

تختلف مدة حظر النشر من حالة إلى أخرى. بعضها يظل سارياً حتى يتم رفع الحظر، بينما يظل البعض الآخر سارياً لفترة زمنية محددة فقط.

تهدف عمليات حظر النشر إلى ما يلي:

- تشجيع ضحايا الجرائم الجنسية على الإبلاغ في نطاق الإبلاغ عن الجرائم وذلك من خلال حماية هويتهم
- حماية هوية أحد أعضاء هيئة المحلفين
- حماية الضحايا والشهود المستضعفين
- منع نشر اسم متهم صغير السن متهم بارتكاب جريمة
- طمأنة الضحايا والشهود الذين يخافون من الإدلاء بشهادتهم
- ضمان محاكمة عادلة
- حماية خصوصية المشاركين في النظام القضائي

ماذا يحدث بعد صدور أمر حظر النشر؟

بمجرد فرض حظر النشر، لا يجوز نشر أي معلومات من شأنها أن تحدد هوية الشخص المحمي بموجب حظر النشر في أي وثيقة أو بثها أو إرسالها بأي شكل من الأشكال. قد تتضمن المعلومات التي قد تؤدي إلى تحديد هوية الشخص اسم الضحية، وتفاصيل مثل مكان وقوع الجريمة، والعلاقة بين الضحية والمتهم/الجاني، أو اسم المتهم/الجاني.

تنطبق شروط وأحكام حظر النشر على الجميع، بما فيهم أولئك الذين يحمي حظر النشر هويتهم. وهذا يعني أنه، ماعدا في حالات استثنائية قليلة، حتى الشخص الذي يحمي حظر النشر هويته أو معلوماته بموجب حظر النشر لا يجوز له نشر أي وثيقة أو بث أو نقل معلومات تحدد هويته فيما يتعلق بالجريمة.

هناك استثناءات منصوص عليها في القانون الجنائي الكندي يُسمح فيها للشخص الذي يحميه حظر النشر بالتحدث عن معلومات معينة. مثلاً، لا ينطبق حظر النشر الصادر لحماية هوية ضحية جريمة جنسية على الأشخاص التاليين:

- الشخص الذي هو موضوع حظر النشر والذي يكشف عن معلومات تتعلق بنفسه، في أي منتدى ولأي غرض، طالما أنه لا يكشف عن هوية شخص آخر يخضع لحظر النشر
- الشخص الذي هو موضوع حظر النشر إذا كشف عن معلومات لمتخصص في الرعاية الصحية، أو مجموعة دعم، أو مستشار قانوني، أو خبير قانوني، أو لشخص تربطه به علاقة ثقة (على سبيل المثال، صديق مقرب أو أحد أفراد العائلة)

الحق في الحصول على المعلومات | الحق في الحماية | الحق في المشاركة | الحق في التعويض | الحق في تقديم شكوى

Department of Justice Canada | Ministère de la Justice Canada

Canada

عملية إصدار أمر حظر النشر

هناك عمليتان رئيسيتان لحظر النشر، تتوقف كل واحدة منهما على الشخص الذي ينبغي حمايته. النوع الأول هو إلزامي، بمعنى أنه إذا تمت المطالبة بإصدار ذلك النوع من الحظر، فمن اللازم إصدار ذلك الأمر، والنوع الآخر هو تقديري، بمعنى أنه يتعين على القاضي أن يقرر ما إذا كان حظر النشر في مصلحة الضحية أم لا.

الحظر الإلزامي

إذا تمت المطالبة بإصدار هذا النوع من الحظر، فمن اللازم إصدار هذا الأمر.

ينطبق هذا الحظر على ما يلي:

- ضحايا الجرائم الجنسية
- شهود الجرائم الجنسية الذين تقل أعمارهم عن 18 عاما
- جميع الضحايا الذين تقل أعمارهم عن 18 عاماً (بغض النظر عن نوع الجريمة)

وفي جميع الحالات، يجب على المدعي العام إبلاغ الضحايا والشهود بحقهم في طلب إلغاء الأمر أو تعديله.

العملية

يتم تقديم الطلب إلى المحكمة.

- إذا كان الضحية أو الشاهد **حاضراً** في المحكمة.
  - سوف يسأل القاضي ما إذا كانت الضحية أو الشاهد يرغب في إصدار أمر حظر النشر.
    - إذا كان الجواب بنعم، فسوف يتم إصدار أمر حظر النشر.
    - إذا كان الجواب بالنفي، فلن يتم إصدار أمر حظر النشر (إلا في الحالات الاستثنائية، مثل حماية هويات الضحايا الآخرين) .
- إذا **لم** يكن الضحية أو الشاهد **حاضراً** في المحكمة.
  - يسأل المدعي العام الضحية أو الشاهد إذا كانا يرغبان في إصدار أمر حظر النشر في أقرب وقت ممكن.
    - إذا كان الجواب بنعم، فسوف يتم الحفاظ على حظر النشر.
    - إذا كان الجواب بالنفي، فقد يتم إلغاء حظر النشر (ماعدا في الحالات الاستثنائية، مثل حماية هويات الضحايا الآخرين).

حظر النشر

حظر تقديري

يحق لأي شخص يرغب في حظر النشر أن يطلب ذلك. وإذا طلب ذلك، فسوف يقرر القاضي ما إذا كان حظر النشر يصب في مصلحته.

تنطبق هذه المحظورات على ما يلي:

- أي ضحية فوق سن 18 عاماً
- أي ضحية أو شاهد غير مشمول بحظر نشر إلزامي
- في حالات معينة، المشاركون في النظام القضائي (مثل أعضاء هيئة المحلفين والقضاة والمدعين العامين)

وفي جميع الأحوال، يجب على المدعي العام إبلاغ الضحايا والشهود بحقهم في طلب إلغاء الأمر أو تعديله.

العملية

يتم تقديم الطلب إلى المحكمة.

- إذا كانت الضحية أو الشاهد **حاضراً** في المحكمة.
  - سوف يسأل القاضي ما إذا كانت الضحية أو الشاهد يرغب في إصدار أمر حظر النشر.
    - قد يتم عقد جلسة.
      - إذا أراد مقدم الطلب إصدار أمر حظر النشر، وقرر القاضي إصدار أمر حظر النشر، فسيتم إبلاغ الأشخاص المعنيين.
      - إذا لم يرغب مقدم الطلب في إصدار أمر حظر النشر، أو إذا قرر القاضي أن الحظر غير ضروري، فلا يتم إصدار أمر حظر النشر.
- إذا **لم** يكن الضحية أو الشاهد **حاضراً** في المحكمة.
  - يسأل المدعي العام مقدم الطلب إذا كان يريد إصدار أمر حظر النشر في أقرب وقت ممكن.
    - سيقوم القاضي باتخاذ قرار بناءً على عوامل معينة.
      - إذا أراد مقدم الطلب إصدار أمر حظر النشر، وقرر القاضي إصدار أمر حظر النشر، فسيتم إبلاغ الأشخاص المعنيين.
      - إذا لم يرغب مقدم الطلب في إصدار أمر حظر النشر، أو إذا قرر القاضي أن الحظر غير ضروري، فلا يتم إصدار أمر حظر النشر.

كيف يقرر القاضي إصدار أمر حظر نشر تقديري ؟

في الحالات التي يتم فيها النظر في حظر النشر بخصوص ضحية/ شاهد أو مشارك في النظام القضائي، سيأخذ القاضي بعين الاعتبار رغبات ذلك الشخص. هناك أيضًا عدد من العوامل القانونية التي يجب مراعاتها، بما في ذلك

- الحق في محاكمة عادلة وعلنية
- إذا كان هناك خطر حقيقي وكبير بأن يتعرض الضحية أو الشاهد أو المشارك في النظام القضائي للأذى إذا تم الكشف عن هويته
- إذا كانت هناك حاجة لإصدار أمر حظر النشر لحماية أمن الضحية أو الشاهد أو المشارك في النظام القضائي أو لحمايته من الترهيب أو الانتقام
- مصلحة المجتمع في تشجيع الإبلاغ عن الجرائم ومشاركة الضحايا والشهود والمشاركين في النظام القضائي في عملية القضاء الجنائي

هل يمكن تعديل أو إلغاء حظر النشر؟

قد يقرر الضحية أو الشاهد أو المشارك في النظام القضائي أنه لم يعد يريد أن يكون موضوع حظر النشر أو قد يرغب في تعديل شروط معينة من الحظر . في هذه الحالة، يجب عليهم إبلاغ المدعي العام الذي سيقدم طلباً نيابة عنهم في أقرب وقت ممكن. في بعض الحالات، قد يرغب الضحية أو الشاهد في توكيل ممثل قانوني ينوب عنه في تقديم طلب تعديل أو إلغاء حظر النشر

إذا رأت المحكمة أن تعديل أو إلغاء أمر حظر النشر لن يؤثر على المصالح المتعلقة بخصوصية شخص آخر يخضع لأي أمر حظر النشر، فيجب عليها الموافقة على الطلب دون عقد جلسة. أما إذا كان الأمر غير ذلك، فيجب على المحكمة عقد جلسة لكي ر ما إذا كان من الممكن تعديل أمر حظر النشر أو إلغاؤه

ما هي الخطوات المتبعة في تعديل أو إلغاء حظر النشر؟

يجب إبلاغ المحكمة بطلب تعديل أو إلغاء حظر النشر.

ما دام الطلب لا يؤثر على المصالح المتعلقة بخصوصية شخص آخر الذي يحمي أمر حظر النشر هويته، فيجب تعديل أو إلغاء حظر النشر.

يجب عقد جلسة إذا رأت المحكمة أن المصالح المتعلقة بخصوصية شخص آخر الذي يحمي أمر حظر النشر هويته قد تتأثر بالتعديل أو الإلغاء.

تنظر المحكمة فيما إذا كان من الممكن تعديل أو إلغاء أمر حظر النشر مع حماية المصالح المتعلقة بخصوصية شخص آخر.

في كل الأحوال، إذا تم تعديل أو إلغاء حظر النشر، يجب على المدعي العام إبلاغ المتهم بذلك .

ما هي التغييرات الأخيرة التي طرأت على حظر النشر؟

في 26 أكتوبر/تشرين الأول 2023، دخلت تغييرات على القانون الجنائي حيز التنفيذ، حيث تم تعديل أحكام حظر النشر الخاص بالضحايا والشهود والمشاركين في النظام القضائي. وتهدف هذه التغييرات إلى ما يلي:

- ضرورة إجراء المزيد من المحادثات المباشرة مع الضحايا حول ما إذا كان ينبغي فرض حظر النشر
- تزويد الضحايا والشهود والمشاركين في النظام القضائي بصوت أكثر وضوحاً في العملية القضائية الجنائية ومعاملتهم باللطف والاحترام والكرامة
- تحسين عملية تعديل وإلغاء حظر النشر لجعلها أكثر وضوحاً وأسهل للمتابعة
- توضيح أن الشخص الذي هو موضوع حظر النشر يمكنه مشاركة معلوماته الخاصة في ظروف معينة، بما في ذلك المحادثات الخاصة وأثناء سعيه للحصول على الدعم
- توفير توضيح بأن رأي المتهم أو الجاني ليس عاملاً ذا صلة في إلغاء أو تعديل حظر النشر
- توضيح الحالات التي لا ينبغي فيها متابعة شخص أو جهة قضائياً بسبب انتهاك حظر النشر
- توفير الحماية للضحايا والشهود والمشاركين في النظام القضائي الذين يختارون إبقاء حظر النشر قائماً لكنهم ما زالوا يريدون مشاركة معلوماتهم الشخصية

دخلت هذه التغييرات حيز التنفيذ فوراً وتنطبق على جميع قضايا حظر النشر الصادرة بموجب المادتين ٤٨٦(٤) و ٤٨٦(٥) من القانون الجنائي، بما في ذلك تلك التي سبق إصدارها.

أين يمكن إيجاد المزيد من المعلومات؟

إذا كنت أنت أو أحد معارفك ضحية لجريمة، فالمساعدة متوفرة. تقدم جميع المقاطعات والأقاليم خدمات لضحايا الجريمة ويمكنها تقديم الدعم إذا كنت بحاجة إلى معلومات أو مساعدة أخرى. يمكن أن يساعدك دليل خدمات الضحايا Victim Services Directory في العثور على خدمات الضحايا بالقرب منك.

لمعرفة المزيد عن حقوقك بموجب الميثاق الكندي لحقوق الضحايا، أو لتسجيل شكوى، الرجاء الاتصال بمكتب أمين المظالم الفيدرالي لضحايا الجريمة(Office of the Federal Ombudsman for Victims of Crime)

إخلاء المسؤولية

تحتوي ورقة الحقائق هذه على معلومات عامة بشأن حقوق الضحايا. هذه المعلومات ذات طابع عام ولا تهدف إلى أن تكون بديلاً عن المشورة القانونية الاحترافية. للحصول على المشورة أو المساعدة القانونية، نوصي بالاتصال بمحام أو ببرنامج المساعدة القانونية.

© حقوق الطبع محفوظة لصاحب الجلالة الملك بحق كندا، ممثلاً بوزير العدل والمدعي العام لكندا، 2025

J2-412/8-2024Ara-PDF
ISBN 978-0-660-79426-6